محكمة المظالم في عهد المماليك (648-923هـ/1250-1517م)

الدكتور عبد العزيز خضر جردان – جامعة الفرات – قسم التاريخ

الملخص

برز نظام المظالم كجزء لا يتجزأ من نظام العدل لدى دولة المماليك (648-923هـ/1250-1517م)، فتولى السلاطين بأنفسهم الاستماع الى مظالم الناس يومين أو ثلاثة في الأسبوع على الأقل، يرافقهم القضاة الأربعة من المدارس السننية الشافعية والحنفية والمالكية والحنبلية، إضافة إلى كاتب السر والمستشارين القانونيين وخازن بيت المال ومفتش السوق (المحتسب)، والوزير وبعض الأمراء البارزين، حيث خصصوا منصات خاصة في قصورهم وحدائقها أو في القلعة للبت في قضايا الناس في طقوس مميزة تعطي للعدل هيئته، وهذا ما فعله برسباي وخشقدم وقايتباي وابنه الناصر محمد، وكثيراً ما كانت تأتي الشكاية ضد الإساءة في استخدام السلطة من قبل بعض كبار الموظفين أو الولاة، وعندما يكون السلطان قاصراً فإن قائد العسكر (الأتابك) يتولى هذه المهمة بدلاً عنه، وهذا ما فعله الأمير برسباي الذي أصبح سلطاناً فيما بعد، ومع انتهاء السلطنة المملوكية في بداية القرن السادس عشر الميلادي انتهت مؤسسة قانونية كان لها شكل عالٍ في الدقة والمهنية، حيث بدأ عهد جديد كثير المظالم في سوريا ومصر.

الكلمات المفتاحية: المظالم، القضاء، المماليك، السلاطين، العدل

- المقدمة

منذ بدايات العهد الإسلامي (622م) أدركت المجتمعات أن ولاة الأمور قد لا يكونون على قدر المسؤولية في تقديم واجباتهم، لذلك طالبوهم بالعدل والحكمة وقدموا لهم النصائح، كما ألزموهم بوجوب تفعيل دور الحاكم الشرعي وترسيخ دور القانون في تسيير أمور الدولة والرعية بما يتناسب مع الشريعة الإسلامية.

وعليه فإن مفهوم العدالة شكل الدعامة الإيديولوجية لعدد من المؤسسات الاجتماعية التي خصت الرعية طوال الفترة الإسلامية، فمنذ بداية العهد الإسلامي أخذ النبي محمد صلى الله عليه وسلم دور الحاكم والقاضي، واستمر ذلك في عهد خلفائه الأربعة الراشدين (11-41هـ/632-661م)، وربما في فترات متقطعة في عهد الأمويين (41-132هـ/662-750م) والعباسيين (132-655هـ/750-1258م)؛ وفي عهد الأيوبيين (541-647هـ/1147-1250م) عاد الحاكم ليكون قاضيًا من جديد، ولكن بصيغة جديدة، وهي إنشاء نظام قضاء المظالم، وهو مؤسسة عدلية تحقق في مظالم الناس، أشبه بمحاكم الاستئناف أو النقض في يومنا هذا، وقد وضع الأيوبيون قوانين ومراسيم لهذا النظام، وبنوا له داراً للعدل، ورُسيخ هذا النظام بشكل أكبر في عصر السلاطين المماليك الذين أخذوا على عاتقهم لقاء عامة الشعب يومين في الأسبوع، وكانت هذه الشكاوي تتعلق فيما لحق الناس من ظلم في أحكام القضاة، وكذلك في إساءة استخدام السلطة من قبل المسؤولين في الدولة، وقد تصل الشكوى ضد السلطان نفسه، حيث تصبح مصالحه الشخصية على المحك، وقد أصبحت هذه الجلسات جزءاً من نهج السلاطين في الحكم، فكان الحكام المماليك (648-1382هـ/1250-1516م) يحاولون - دائماً - الظهور بمظهر الحكام العادلين والمثاليين والمنفذين للالتزامات القانونية والشرعية، ونشر العدل بين الرعايا وفقاً للشريعة الإسلامية، وهذا على النقيض من السلطان الظالم الذي لايهتم لرعيته، وعليه فإن العدالة الحاكمة تعتبر وسيلة أساسية للحاكم لاكتساب الشرعية والشعبية، ومع انتهاء دولة المماليك انتهت هذه المؤسسة القانونية الحضارية والتي كانت ابتكاراً أيوبياً- مملوكياً.

وعليه سنبحث في أهمية هذا الجانب ودلالاته السياسية وفاعليته، وآلية تطبيقه في المجتمع، وأهم الإشكالات التي واجهها، ودوره في ترسيخ العدل بين الناس ودفع ظلم أولي الأمر من الموظفين المتنفيين وقادة العسكر والسلطان أيضاً.

أولاً - أدب "مرايا الأمراء" ودوره في توجيه الحاكم نحو العدل:

تميز عصر المماليك من غيره من العصور الإسلامية بعدم وضوح النظام السياسي القائم، وذلك منذ بدايات عهدهم، حيث ساد الاضطراب والاعتقالات والمؤامرات في القصر الحاكم، واستأثر المماليك بمقاليد الحكم منعزلين عن الشعب المصري، وهذا ما ترك حلقة مفقودة بين الحاكم والمحكوم، إلا أن الحاجة أصبحت ملحة لملء هذا الفراغ، وخاصة فيما يتعلق بإسباغ الشرعية على حكمهم، وبالتالي شرعنة أحكامهم وحرورهم وسياساتهم في النواحي المختلفة، فوجد المماليك ضالتهم في العلماء والفقهاء الذين كانوا صلة الوصل بين الحاكم والمحكوم، فكانوا يحظون بثقة أمرانهم ويتولون المناصب الرفيعة والألقاب العالية، وكانت مؤلفاتهم تأتي بطلب

من رؤسائهم لغاية إرشاد العامة ووجوب طاعة وليّ الأمر، والإصلاح في جسم الدول، وواجب النصح للسلطين، وإرشادهم للحق، فكانوا الوسيط الأخلاقي لهذه المهمة النبيلة(1).

ومن هنا شاع نوع مختلف من التأليف والكتابة عُرف باسم الأحكام السلطانية أو نصائح الملوك أو السياسة الشرعية، وهي ما عُرفت في العصور الحديثة باسم "مرايا الأمراء" في الثقافة الأوروبية(2)؛ إن هذا النوع من الكتابة السياسية كان من أكثر المواد الثقافية أهمية لدى طبقة الحكام في العصور الوسطى، وخاصة في العصر المملوكي؛ لأن السلطين المماليك كان جلهم من العسكريين، غير مطلعين على تفاصيل أحكام الدين الإسلامي وثقافته، قليلي المعرفة باللغة العربية ولايتقنون بلاغتها، وأحياناً لايجيدون قراءتها أو كتابتها، لذلك جاءت هذه الكتابة لغرض تعليمي، إضافة إلى الغرض الأساسي، وهو الإصلاح السياسي، وتوجيه أولي الأمر لاستخلاص العبر مما مضى من الحكام السابقين، حتى يفيدوا من حوادث التاريخ في سياسة الواقع الراهن، وعلى الرغم من أن هذا الفكر موروث من اليونان والفرس في عصور ما قبل الإسلام إلا أن المسلمين الذين اقتبسوه منذ القرن الثاني الهجري طوروه بطرق عديدة تؤدي أهدافاً ووظائف جديدة، حتى أصبح هذا الفكر ذا موقع مميز في التأليف السياسي الإسلامي، وأصبح فرعاً دراسياً قائماً بذاته(3).

وأخيراً يتبين لنا أن هذا الأدب يشير إلى العلاقة المعقدة بين المثقف والحاكم في أزمنة الانحطاط والتذبذبات السياسية، واستخلاص فكرة أساسية، مفادها أن العلماء في تلك الفترة لا يقتصر دورهم على المساجد وإمامة الصلاة والتعاليم الدينية، بل يتعدى ذلك إلى دور الوسيط بين كافة فئات المجتمع من المحكوم إلى الحاكم، مروراً بأجهزة الدولة المختلفة وقطاعات المجتمع من الاقتصاديين والعسكريين وأهل العلم، وربما أدى هذا كله إلى وجوب إصغاء الحاكم للعامة والجلوس بينهم والاستماع إلى مظالمهم وهذا ما سنذكره في السطور الآتية(4).

ثانياً - واجبات الحاكم العادل نحو المظالم:

تعني المظالم حرفياً الأفعال الظالمة أو القمعية، ومنذ مرحلة مبكرة من تشكيل المؤسسات الإسلامية، أصبحت تُعرّف، كما يقول يورغن نيلسن بأنها: (الهيكل الذي من خلاله تتحمل السلطات الزمنية المسؤولية المباشرة عن إقامة العدالة)، في البداية كان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الأوائل قد جمعوا بيدهم دور القاضي والحاكم، وفي وقت لاحق أدى نمو المجتمع الإسلامي إلى ضرورة قيام الخلفاء بتفويض وظائفهم القضائية إلى قضاة معينين لهذه المهمة، ومنذ القرن الثاني الهجري/الثامن ميلادي أدى تطور نظام الشريعة مع وجود القاضي إلى إنشاء هيئة علماء الدين (العلماء) كسلطات قانونية ومنافسين للحكام المسلمين في الشؤون القضائية، وهناك تلميحات إلى أن الخلفاء الأمويين أنفسهم بدؤوا في سماع التماسات المظالم من رعاياهم، لكن من المؤكد أن الخلفاء العباسيين المهدي (حكم 127-169هـ/745-785م) والهادي (حكم 144-170هـ/761-786م) قاموا بترتيب جلسات مظالم منتظمة تحت إشراف الوزير، ومع ذلك ظلت هذه المؤسسة مثيرة

(1) Keßler, Jörg-Ronald: Die Welt der Mamluken, Ägypten in späten Mittelalter 1250-1517, Berlin 2004, S. 186-187

(2) Busse, Heribert: Fürstenspiegel und Fürstenthik im Islam, in: Bustan 9.1 (1968) S. 17

(3) Leder, Stefan: Aspekte arabischer und persischer Fürstenspiegel: Legitimation, Fürstenthik, politische Vernunft, in: Hallesche Beiträge zur Orientwissenschaft 25 (1998) S. 131-132

(4) الماوردى، أبو الحسن علي: قوانين الوزارة، تحقيق: رضوان السيد، دار الطليعة للنشر، بيروت 1979 ص8

للجدل، حيث رأى الحكام على وجه الخصوص أنها منافسة لسلطتهم الشرعية⁽¹⁾، ومع ذلك أصبح عقد جلسات الاستئناف هذه بعد ذلك سمة مميزة للحاكم العادل، وقد رسم المؤلف العباسي الماوردي (توفي 450هـ/1058م) الخطوط العريضة لمفاهيم قضاء المظالم بشكل أو بآخر، وأثبت أن سماع قضايا المظالم كان جزءاً من واجبات الحاكم المسلم، ولذلك أدرج الماوردي فصلاً طويلاً عن اختصاص المظالم في كتابه (الأحكام السلطانية) فيقول: (يتضمن تصحيح الأخطاء في إقناع الأطراف المتنازعة من خلال الحضور المهيب والكرامة التي يتمتع بها الشخص الموجود في منصبه بقبول تسوية عادلة وإنهاء نزاعهم، ولذلك يجب أن يكون المسؤول المعني مهيباً وذا سلطة، بالإضافة إلى أن يكون صادقاً بشكل واضح، وخالياً من الجشع وتقياً للغاية، وبما أن منصبه يدعو إلى الجمع بين هيبة أصحاب السلطة وصفاء القضاة، فيجب عليه أن يتمتع بالصفات الخاصة بكلتا الفئتين، وأن يظهر من خلال لطفه القدرة على فرض الطاعة الواجبة على المتنازعين)⁽²⁾.

يمتدح ابنُ شداد - (توفي 632هـ/1235م)، كاتب سيرة السلطان الأيوبي الشهير صلاح الدين (حكم 532-589هـ/1138-1193م)- السلطان في مظالمه فيقول: (كل من كانت له مظلمة تم قبولها، من الكبار والصغار، والنساء المسنات والرجال الضعفاء، وكان يتلقى بيده دائماً الطلبات المقدمة إليه، ويبدل قسارى جهده لوضع حد لكل شكل من أشكال الاضطهاد الذي تم الإبلاغ عنه)⁽³⁾.

ثالثاً - المظالم في السياق المملوكي:

واصل حكام المماليك هذا الإرث الطويل الأمد، ورغم أن صعودهم إلى السلطة أمر أثار الجدل فيه، إذ كانوا عبيداً من قبل، حيث ينقل المقرئزي (توفي 845هـ/1442م) عن شيخ عربي بدوي تعليقه في سنة (651هـ/1253م) على صعود المماليك إلى السلطة: (نحن سادة الأرض، نحن أحق بالحكم من المماليك، وكان يكفي عليهم خدمة الأيوبيين الذين كانوا خارجين عن القانون واستولوا على الأرض بالقوة، وما المماليك إلا عبيد لهؤلاء الخارجين عن القانون)⁽⁴⁾.

ولذلك كان لسلطين المماليك الاهتمام الكبير بالظهور كحكام عادلين ومثاليين، فيصف ابنُ عبد الظاهر (توفي 692هـ/1292م)، الذي كتب سيرة السلطان بيبرس الأول (حكم 658-676هـ/1260-1277م) - في عدة فصول حكم بيبرس، ويراه الحاكم المثالي الذي أعاد دار العدل (قصر العدل)، وألغى الضرائب غير القانونية، وساعد المظلومين، ويروي ابن عبد الظاهر - في إحدى القضايا - كيف سمح بيبرس بسماع قضية مظالم ضده، وخلفية القصة أن بيبرس بدأ ببناء بئر عندما كان لا يزال أميراً، ومع ذلك لم يتمكن من إكمال العمل لأنه ذهب إلى المنفى لبعض الوقت، وأنهاه وأتمه جندي عادي، وقد طالب هذا الجندي بتعويض عن عمله في ملكية البئر من بيبرس، الذي ارتقى في هذه الأثناء إلى منصب السلطان، فما كان من بيبرس إلا أن أقام محكمة

(1) Jorgen Nielsen, "Mazālim," The Encyclopaedia of Islam, 2nd ed., 7:933-934

(2) الماوردي، علي بن محمد: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: أحمد جاد، دار الحديث القاهرة 2006، ج1، ص138

(3) ابن شداد، بهاء الدين: سيرة صلاح الدين (النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية)، تحقيق: جمال الدين الشيال، مكتبة الخانجي،

القاهرة 1994، ص42

(4) المقرئزي: السلوك لمعرفة دول، تحقيق: محمد مصطفى زيدان، القاهرة 1934-1973، ج1، ص386

قانونية عامة أمام رئيس القضاة، فقام السلطان وأنزل سيفه ووضع نفسه في مستوى خصمه واقفاً أمام القاضي الجالس، وانتهت المحكمة بنص القرار القانوني على أن يببرس لا يزال مالكاً للبئر، ولكن عليه أن يدفع للجندي ثمن جهوده في أعمال البناء⁽¹⁾.

أصبحت جلسات الاستماع إلى قضايا المظالم جزءاً لا يتجزأ من نظام الحكم المملوكي في السنوات التالية، وكان من الواضح أن للسلطان الحق في كيفية تصنيف القضايا، وأن له الكلمة الأخيرة في المسائل القضائية، جاء في مذكرة السلطان قلاوون (حكم 678-689هـ/1279-1290م) لابنه الملك الصالح الأشرف خليل حول كيفية حكم مصر أثناء غياب والده في الحملة: "إن الأمير يعلم أن العدل حق، ورأس مال الملوك العدل، وإذا كانت القضية ذات طبيعة دينية، أعادها إلى القضاة الذين جعلناهم يفرقون بين الحلال والحرام، وإذا كان الأمر يتعلق بالحياة، فإن الأمير نفسه يحكم لأنه رجل ذو فكر سليم وعقل ذكي، إذا حكم على رجل ضعيف من ذي شأن ومكانة رفيعة فليرد الأمير للمظلوم أقصى الإنصاف من الظالمين، فإن السلطان خلق لينصر الضعيف على ظالمه وينصره، ويشد يد الفقير والضعيف على خصمه"⁽²⁾.

رابعاً - أماكن محكمة المظالم:

لغاية سماع قضايا المظالم يحتاج المرء إلى مكان يؤدي فيه المسؤول واجباته العامة ويمارس مسؤولياته⁽³⁾، غير أنه أنشئت مبانٍ خاصة لخدمة هذا الغرض، ففي داخل قصر الخلفاء العباسيين في سامراء كانت تقع قبة المظالم، حيث حاول الخليفة المهدي (حكم 255-256هـ/869-870م) إحياء التقاليد القديمة المتعلقة بوصول الرعايا إلى الحاكم، ومع ذلك لم تنجح تجربته كثيراً لأنها لم تكن شائعة من قَبْلُ، وهذا ما فعله نور الدين زنكي (حكم 541-567هـ/1146-1174م) عندما أحدث داراً خاصة للعدل بدمشق، وعُرِفَتْ باسم دار كشف المظالم (بيت تحقيق المظالم) من أجل توفير بيئة محددة لجلساته النصف الأسبوعية؛ ومضى الأيوبيون في هذا الابتكار إلى أبعد من ذلك وقاموا ببناء دارين إضافيتين للعدل، إحداهما في حلب عام 585هـ/1189م للظاهر غازي بن صلاح الدين، والآخر للكامل محمد في قلعة القاهرة، 603هـ/1207م، وقد رأى بعض المؤرخين أن دار العدل الأيوبية هذه تمثل "ابتكاراً أصلياً في وقت استثنائي"، في ظل الظروف الراهنة من تطورات فكرية عقديّة إسلامية، وحمولات صليبية ومغولية كانت تهدد كيان الدولة آنذاك، حيث أراد الحكام في هذه الفترة أن يظهروا كحكام عادلين يلتزمون بالشريعة الإسلامية الصحيحة، وبمجرد تبديد التهديد المباشر في القرن الرابع عشر الميلادي، لم تعد دار العدل تُستخدم في وظيفتها الأساسية⁽⁴⁾، ولكن رغم ذلك لم تتوقف جلسات المظالم في القرن الرابع عشر الميلادي مع تغيير مكان انعقاد الجلسات في القلعة، ويُعزى ذلك لرغبة الحكام، وليس نهاية النهج الأيديولوجي للحكم الإسلامي الصحيح.

⁽¹⁾ ابن عبد الظاهر، محي الدين: الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق: عبد العزيز الخويطر، الرياض 1976، ص 132

⁽²⁾ Paulina Lewicka, "What a King Should Care About: Two Memoranda of the Mamluk Sultan on Running the State's Affairs," *Studia Arabistyczne I Islamistyczne* 6 (1998): 13, 15 (English text), 12, 14 (Arabic text).

⁽³⁾ Nielsen, "Mazālim," 934.

⁽⁴⁾ Nasser O. Rabbat, "The Ideological Significance of the Dār al-'Adl in the Medieval Islamic Orient," *International Journal of Middle East Studies* 27, no. 1 (1995): 3, 6, 7

بعد الأيوبيين قرر السلطان بيبرس الأول إنشاء دار العدل الخاصة به أسفل القلعة مباشرةً في عام (662هـ/1264م)، وكان يستخدمه في عقد جلسات المظالم وتفقد جيش المماليك، فأصبح المبنى يُعرف فيما بعد باسم (دار العدل القديمة)، وبحلول القرن الخامس عشر الميلادي استُخدم كمكان لعرض الفرقة العسكرية (الطبخانة)⁽¹⁾؛ ويبدو أن خلفاء بيبرس الأول وجدوا هذا المبنى غير مثالي بما فيه الكفاية، وبالتالي فإن وظيفته كدار للعدل قد نقلت - على ما يبدو - داخل القلعة على يد السلطان قلاوون (حكم 689-678هـ/1279-1290م) إلى الإيوان، وهو عبارة عن قاعة كبيرة ذات أعمدة تستخدم كقاعة الجمهور الرئيسية، التي أُعيد بناؤها فيما بعد، حيث قام ابنه السلطان الأشرف خليل (حكم في الفترة 689-693هـ/1290-1293م) بترميم هذا المبنى قبل أن يقوم أخوه السلطان الناصر محمد بن قلاوون - (حكم في الفترة 693-708هـ/1293-1309م)، (حكم في الفترة 709-741هـ/1293-1309م) - بهدم المبنى وبناء إيوان/ دار العدل الجديد المثير للإعجاب في القلعة، والذي لا يزال الزوار الأوروبيون يعثرون على بقاياه في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي⁽²⁾.

في البداية كان الناصر محمد يعقد جلسات المظالم في دار العدل الجديدة مرة واحدة في الأسبوع يوم الاثنين، قبل أن يتحول إلى نظام نصف أسبوعي يومي الاثنين والخميس⁽³⁾، وفي عهد خلفائه القلاوونيين الضعفاء احتفظت دار العدل بوظائفها بشكل رئيسي، لكن السلطات الحقيقية كانت في أيدي أمراء المماليك ذوي الرتب العالية، ويروي الشجاعي (توفي بعد 756هـ/1356م) كيف جلس الأمراء أمام السلطان الناصر أحمد (حكم 742هـ/1342م) وأخبروه بما يجب عليه فعله، فقال لهم: «افعلوا الأشياء كما تفهمونها، وكل ما تعتقدونه أنه صحيح، فأنا أوافق عليه»⁽⁴⁾، ومع ذلك قد يكون هذا خدعة، حيث إنه دعا إلى جلسة مظالم مفاجئة لأول مرة في عهده في ذي القعدة (742هـ/مايو 1342م) في دار العدل، فاستمع إلى الالتماسات والوثائق الموقعة، ثم أمر ببيع بعض ماشيته من أجل تحصيل الأموال الممنوحة للمدعين المستحقين قبل أن يذهب إلى المنفى في الكرك بعد بضعة أيام⁽⁵⁾.

بعد أن استعاد السلطان برقوق الحكم (حكم 784-801هـ/1390-1399م) حاول في البداية إحياء جلسات المظالم في دار العدل (الإيوان)، ومن أجل التأكيد على تفرده بالسلطة، قام بنقل سماع الالتماسات إلى مكان ما في الإسطبلات الملكية عام (789هـ/1387م). علاوة على ذلك، حوّلت الجلسات النصف أسبوعية إلى أيام الأحد والأربعاء، ثم غُيّرت بعد ذلك بفترة إلى جلسات بعد ظهر الثلاثاء والسبت والجمعة⁽⁶⁾، ويبدو أن برقوق كان يقيم العدل أحياناً في الميدان أسفل القلعة، كما حدث عام (792هـ/1390م)، لكن الإسطبل الملكي

⁽¹⁾ ابن عبد الظاهر، المصدر السابق، 182؛ المقرئزي، أحمد بن علي: المواعظ والإعتبار في ذكر الخطط والآثار (الخطط المقرئزية)،

تحقيق: أيمن فؤاد سيد، لندن 2002، ج3، ص655

⁽²⁾ المقرئزي، الخطط المقرئزية، ج3، ص659

⁽³⁾ المقرئزي، المصدر نفسه، ج3، ص660-665

⁽⁴⁾ الشجاعي، شمس الدين: تاريخ الملك الناصر محمد بن قلاوون الصالحي، تحقيق: بربارة شيفر، فيسبادن 1985، ج2، ص241

⁽⁵⁾ Paulina Lewicka, (Arabic text), 2:252

⁽⁶⁾ المقرئزي، الخطط المقرئزية، ج3، ص662-666

كان يمثل المكان المعتاد الذي يذهب إليه المظلومون حتى بعد عهد برقوق⁽¹⁾، حيث كانت دار العدل (الإيوان) لا تزال قيد الاستخدام، ولكنه لم يعد لجلسات المظالم، حيث كانت الحشود تتجمع هناك للمناسبات الرسمية مثل استقبال الضيوف الأجانب، إلا أنه لا تزال تُعقد فيه بعض الجلسات القضائية العرضية هناك، وأقام السلطان برسباي (حكم من ٨٢٥ إلى 841هـ / ١٤٢٢-1438م) بعض الجلسات في دار العدل عام (٨٣١ هـ / ١٤٢٨ م)؛ ويشير ابن تغري بردي (توفي 874هـ / 1470م) إلى أن ذلك لم يحدث كثيراً⁽²⁾، ويبدو أن الإسطنبول الملكي أصبح يمثل مكان المظالم الرئيسي قبل أن يتم إدخال موقع جديد في الفترة التي تلت برسباي، أو ما يسمى بالدكة (المنصة) في حديقة السلطان (الحوش)، وكانت عبارة عن منصة خشبية تعلوها خيمة إمبراطورية، حيث روى ابن تغري بردي عام (871هـ / 1466م): (في هذه السنة بدأ السلطان خشقداً (حكم 865-872هـ / 1461-1467م) يعقد الجلسات السبت والثلاثاء في إسطنبول السلطان ليقضي بين الرجال كما كان يفعل، وهذه كانت عادة الحكام في الماضي، وهذا لم يحدث منذ زمن، فإن سلاطين زماننا جلسوا على منصة حديقة السلطان بالقلعة، وأقاموا هناك العدل بين الرجال)⁽³⁾؛ ويبدو أن المنصة كانت قيد الاستخدام قبل ذلك التاريخ بوقت طويل، وهذا يعني أنه على الأقل منذ منتصف القرن الخامس عشر فصاعداً أصبح الموقع المعتاد لسماع الالتماسات، وبكل الأحوال كانت المواقع السابقة لا تزال تحظى بتقدير كبير.

ويبدو أن السلطان قايتباي (حكم 872 - 901 هـ / 1468 - 96 م) استثمر مبلغاً كبيراً من المال في ترميم الإيوان لاستخدامه كما كان في عهده السابق⁽⁴⁾، ولا يبدو أنه استخدمه حقاً في جلسات المظالم، والراجح أنه استمر في الجلوس في الحديقة، حيث كان له عرش خاص بجانب الدكة⁽⁵⁾، ويقال أيضاً إن قايتباي أدار جلسات الاستماع القانونية المعتادة في الإسطنبول الملكي في رجب (876 هـ / ديسمبر 1471م)⁽⁶⁾، ولذلك فمن المحتمل أن الإسطنبول الملكي كان يستخدم خلال أشهر الشتاء، والدكة في المنتزه خلال بقية العام في زمن قايتباي، ويبدو أن الترتيبات المحيطة بالدكة في الحديقة كانت مثيرة للإعجاب للغاية بالنسبة للزوار الأجانب، ويخبرنا الألماني (أرنولد فون هارف) الذي زار القاهرة عام (1496م) أنه مر عبر ثمانية أبواب قبل أن يصل إلى ساحة كبيرة رأى (16.000) رجل يقفون هناك، وكان عليهم جميعاً أن يأتوا إلى هناك ثلاث مرات في الأسبوع وكان السلطان الناصر محمد (حكم 901-904هـ / 1496-1498م) يجلس عالياً في منصة على سجاد

(1) ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف: النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة، تحقيق ويليام بوبر، بيركلي 1936، ج5، ص520
William Popper, History of Egypt 1382-1469 A.D (Berkeley, 1954), 1:115.

(2) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص632

(3) ابن تغري بردي، المصدر نفسه، ج7، ص745

(4) ابن اياس: محمد بن أحمد: بدائع الزهور في غرائب الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، فيسبادن 1963، ج5، ص155، 441

(5) الصيرفي، علي بن داود: انباء الهصر بأبناء العصر، تحقيق: حسن حبشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1970،

ص239-295

(6) ابن اياس، المصدر السابق، ج3، ص66؛ الصيرفي، المصدر السابق، ص391

جميل، وقد عقد ساقيه مثل الخياطين في ألمانيا، وبهذه الطريقة كان يجلس هناك ثلاث مرات في الأسبوع للاستماع إلى شكاوى رعاياه وتحقيق العدالة⁽¹⁾.

وكما يمكن للمرء أن يفترض، فإن الدكة الخشبية لن تدوم، فقد أزالها السلطان قانصوه الغوري (حكم 906-922هـ/1501-1516م) عام (916هـ/1511م)، وبدلاً من ذلك أقام منصة رخامية غنية بالزخارف (مصطبة) في نفس الموقع، وبحسب ابن إياس؛ فقد حزن الناس على ذهاب الدكة التي جلس عليها الكثير من الحكام واعتبر إزالتها نذير شؤم⁽²⁾، ويبدو أن قانصوه الغوري كان يحب كثيراً أن تكون إجراءات المظالم علنية، فقد كانت بعض جلساته تقام في ميدان السباق (الميدان) أسفل القلعة مباشرة، ربما على غرار برقوق، لكن قانصوه أمر ببناء عرش خاص ومنزل على ميدان السباق في عام (909هـ/1503م) من أجل إقامة العدل هناك⁽³⁾، وقد يكون أحد أسباب ذلك هو إمكانية حضور عدد أكبر من الناس ليشهدوا عدالة الحاكم في الميدان، وفي شوال (921هـ/ نوفمبر 1515م) استدعى قانصوه تاجراً يهودياً كان أصله من بلاد الإفرنج، ولكنه مكث فترة في دولة المماليك، إلى الميدان وعذبه أمام عينيه لأن اليهودي على ما يبدو كان سرق مبلغاً كبيراً من المال، وعندما سئل التاجر عن مكان وجود الأموال لم يفصح عن مكانها، بل تلا الشهادة بصوت عالٍ ليُظهر أنه أصبح مسلماً، بدأ الحشد يصرخون الله أكبر، لكن السلطان أمر بمزيد من التعذيب قائلاً: (هناك الكثير من المسلمين والإسلام لا يحتاج إلى هذا)⁽⁴⁾.

بعد وفاة قانصوه الغوري في معركة مرج دابق في سوريا، حاول خليفته المنكوب السلطان طومان باي (حكم في الفترة من 922 إلى 923هـ/ 1516-1517م) إحياء الروح المملوكية المتدهورة، واحتقاراً لبذخ الغوري المسرف أخذ بتدمير مصطبة الحديقة واستبدالها بدكة قايتباي الخشبية، قال ابن إياس: (رجعت دكة العدل، وهدمت مصطبة الظلم)⁽⁵⁾، ولم ينفذ أي من ذلك طومان باي الذي شقّق عند أبواب القاهرة بعد الفتح العثماني في عام (923هـ/1517م).

ما يمكن قوله بشكل عام عن مواقع المظالم هو تغيير أماكنها في جميع أنحاء القلعة طوال العصر المملوكي، حيث حاول كل سلطان مملوكي أن ينفرد بإحداث ما يميزه في مسائل التمثيل وترك بصمته الخاصة في الإدارة، ومحاولة تمسكه بالمفهوم العام للحاكم العادل الذي يرفع المظلومين في مجالس المظالم.

خامساً - الإجراءات القانونية في محكمة المظالم:

(1) Arnold von Harff, Die Pilgerfahrt des Ritters Arnold von Harff von Cöln durch Italien, Syrien, Aegypten, Arabien, Aethiopien, Nubien, Palästina, die Türkei, Frankreich und Spanien, wie er sie in den Jahren 1496 bis 1499 vollendet, beschrieben und durch Zeichnungen erläutert hat, ed. Eberhard von Groote (Hildesheim, 2004), 89, 90

(2) ابن إياس، المصدر السابق، ج4، ص203

(3) ابن إياس، المصدر نفسه، ج4، ص56

(4) ابن إياس، المصدر نفسه، ج481، ص4

(5) ابن إياس، المصدر السابق، ج5، ص107

كانت إجراءات جلسات المظالم ذات طابع رسمي للغاية، يقدم ابن فضل الله العمري (توفي 749هـ/1349م) والذي كان موظفًا في ديوان السلطان الناصر محمد وصفًا لمراسم البلاط، وبحسب هذه الأوصاف، كان السلطان يأتي إلى دار العدل (الإيوان) بالقلعة صباح يوم الاثنين (ما عدا شهر رمضان) لسماع الالتماسات، ويجلس على مقعد مرتفع بحيث لا تكاد قدماه تمس الأرض إلى جانب العرش الملكي الذي يشبه المنبر، وكان تجنب العرش الملكي خلال الجلسات يرمز إلى أن السلطان كان متساويًا تقريباً مع بقية المجتمع، ومع ذلك فإن المقعد الأعلى قليلاً يعني أنه لا يزال يتمتع بمكانة أعلى بدرجة، وكان يجلس إلى يمينه رؤساء القضاة الأربعة من المدارس الفقهية الأربع، والذين رافقهم في وقت لاحق في القرن الرابع عشر الميلادي مسؤولون أنشؤوا حديثاً، وهم المفتون الخاصون لكل مدرسة فقهية (المستشارون القانونيون) لدار العدل، وخلف العلماء جلس مراقب الخزانة (وكيل بيت المال)، ثم مفتش سوق القاهرة (المحتسب)، وعلى يسار السلطان جلس حاجبه الخاص (كاتب السر)، يليه مشرف الجيش (أتابك العسكر)، وهنا اكتملت الدائرة بواسطة كتبة المجلس الذين كتبوا الإجراءات، ويضاف إلى ذلك الوزير الذي وقف بين السلطان وكاتب السر، وكان خلف مقاعد الدائرة من جهة السلطان حرس خاصون، وعلى الجانب الأيسر والأيمن من القاعة خلف الدائرة أماكن مخصصة لكبار أمراء المماليك، ووقف أمام الدائرة الحجاب والودار لتلقي الطلبات المكتوبة من المدعين من الناس، ثم تُقرأ الالتماسات على السلطان حيث يقرر من يجب أن يتعامل معها بنفسه، والتي يجب أن تُحال إلى القاضي⁽¹⁾، وبطبيعة الحال، لا بد أن هذا الترتيب قد أثار إعجاب المواطن العادي، بل وأكثر من ذلك؛ لأن الإجراءات كانت ذات طابع رسمي للغاية وتضمنت عناصر أشبه بما يسمى اليوم بـ (البروتوكولات)، وقد سبق أن سمعنا بحادثة خروج السلطان ببيرس الأول من عرشه في إحدى الجلسات من أجل النزول إلى مستوى رجل اشتكى منه⁽²⁾، وفي عام (879هـ/1475م) كان السلطان قايتباي يعقد جلسة في الإسطنبول الملكي حيث كان كاتب السر يقرأ عليه الالتماسات، إذ دخل رجل وشكا من الأمير المملوكي يشبك الودار، فأمر السلطان أن ينزل يشبك إلى الرجل ويقف بين يديه ويقوم عنده مادامت جلسة الحكم، وحدث الشيء نفسه عندما اشتكى رجل آخر من شخصية أخرى⁽³⁾.

ولم توفر جلسات المظالم للسلطان فرصة للتفوق كحاكم عادل فحسب، بل ساعدته علاوة على ذلك في السيطرة على حاشيته وإبقائهم مشغولين مرتين على الأقل في الأسبوع، لذلك جاء في مذكرة السلطان قلاوون لابنه أن الأمير يجب أن يرأس الجلسات، وينصف المظلومين، ويحرص بشكل خاص على أن يكون كل من يجب أن يكون هناك موجوداً بالفعل: "لا أحد يقدم التماساً مباشرة إلى الأمير ولا أحد يشارك في التعامل مع الالتماسات، إذا لم يكن ذلك واجبه المعتاد، لا أحد يتكلم في أمور لا تعنيه؛ ولا يقف أحد في مكان غير مكانه؛ ولا يقف أحد إلى جانب السلطان إذا لم يكن ذلك من واجباته المعتادة، كل من يشارك في جلسة المحكمة يؤدي

(1) ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، دولة المماليك الأولى، تحقيق: دوروثا كرولسكي، بيروت 1986، 2-10؛ القلقشندي، أحمد بن علي: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت 2000، ج4، ص45-47

(2) ابن عبد الظاهر، المرجع السابق، ص84-86

(3) ابن اياس، المصدر السابق، ج3، ص102

واجباته في المكان المخصص له، فلتكن أعين الأمير مفتوحة لهذا الأمر، ولتكن أفكاره بشأن تلك الأمور المهمة وثيقة الصلة بالموضوع"⁽¹⁾، وكان من المؤكد أن الغائبين يجب أن يكون لديهم عذر قانوني مقنع⁽²⁾؛ وفي عام (1384هـ/786م) جلس السلطان برقوق في دار العدل وألبس بعض الأمراء أثواب التكريم، بينما أخذ آخرين وسجنهم في نفس الجلسة⁽³⁾.

وفي عام (871 هـ/ 1466 م) عقد السلطان خشقدم جلسة لأول مرة بعد ست سنوات من توليه منصبه، وخرج منادون في الشوارع لدعوة المظلومين للحضور يومي السبت والثلاثاء إلى القلعة، ويبدو أنه كان لا بد من تذكير الناس بجلسة المظالم، لكن ابن إياس يقول إن هذا كان آخر علامة على العدل الذي حاول هذا السلطان إظهاره، حيث توفي بعد عام⁽⁴⁾.

سادساً - طرق ومراسم تقديم الالتماسات في المحكمة:

يصف القلقشندي ست طرق ينبغي من خلالها تقديم مثل هذا الالتماس إلى السلطات⁽⁵⁾.

● **الطريقة الأولى:** هي أن تأتي في يوم عادي إلى القلعة وتترك الالتماس هناك، فإذا قرر السلطان ذلك أصدر الكتبة مرسوماً، من الصعب تحديد مدى إمكانية وصول هذا الالتماس بالمصادفة، لأن السلاطين كانوا يتلقون الالتماسات بشكل منتظم بمجرد نزولهم من القلعة⁽⁶⁾، وجاء في مذكرة قلاوون لابنه: "إذا عرضت عليه الطلبات في راكب (في المواكب خارج القلعة) فليعين مقدمها، ويعدل بينه وبين خصمه، ويجبر المظلومين". وعليه أن يحقق في الظلم بنفسه، ولا يسند الأمر إلى المماطلة"⁽⁷⁾.

● **الطريقة الثانية:** توجيه الالتماس إلى الديوان، حيث سيتم تقرير ما إذا كان ينبغي للسلطان سماع القضية أم لا.

● **الطريقة الثالثة:** هي أن يتقدم المرء في أيام المظالم في دار العدل ويقدم الطلب إلى كاتب السر، الذي يقرأ بعد ذلك مجموعة مختارة على السلطان.

● **الطريقة الرابعة:** هي تقديمها إلى ممثل أعلى للسلطان يسميه القلقشندي (الوالي المفوض)، وقد يكون هذا ممثلاً للسلطان في غيابه.

● **الطريقة الخامسة:** فكانت تقديم العريضة إلى قائد الجيش الأتابك، وكان هذا هو الحال خاصة إذا كان السلطان قاصراً.

● **الطريقة السادسة:** كان الاتصال مباشرة بحاجب السلطان، وهو آخر الاحتمالات.

(1) Paulina Lewicka, "What a King Should Care About," (English text) 19, 21, (Arabic text) 16, 18.

(2) Paulina Lewicka., (English text) 31, (Arabic text) 30

(3) المقرئ، السلوك، ج3، ص768

(4) ابن إياس، المصدر السابق، ج2، ص444-471

(5) القلقشندي، المصدر السابق، ص196-200

(6) Nielsen, Secular Justice, 66

(7) Lewicka, "What a King Should Care About," 35, 37 (English text), 36 (Arabic text).

في الغالب أنه كان من المفيد طلب معرفة شخص ما داخل النظام، فمن النادر وصول الالتماسات إلى السلطان مباشرة، وحتى لو وصل الأمر، فإن سلاطين المماليك لم يكونوا معروفين تماماً بمهاراتهم في القراءة العربية، ولذلك فإن مساعدة المسؤولين الحكوميين يمكن أن تساعد بالتأكيد حتى عندما يعيش مقدم الالتماس في مقاطعة نائية، ومثال على ذلك عندما كان من شأن المسح العقاري الجديد (الخام) في عام (713هـ/1313م) أن يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة لعائلة (البحتوريين) التي كانت تعيش في الجبال جنوب بيروت، ذهب ممثل بارز عن العائلة إلى والي دمشق (تنكيز) الذي تدخل لصالح البحتوريين في بلاط السلطان بالقاهرة وهناك حصل على أمر من السلطان بإعفاء البحتوريين من المسح لدورهم في قتال الصليبيين⁽¹⁾.

كان العنصر الرئيسي الآخر في إجراءات المظالم هو العلاقة بين السلطان وقضاة المدارس الفقهية الأربعة، الذين كان عليهم الحضور في كل جلسة، وكما بينا فإن السلطان كان يقرر ما إذا كان يجب النظر في القضية من قبل القضاة في الشؤون الشرعية أو من قبل غيرهم من المسؤولين المماليك إذا كان الأمر يتعلق بالأمور الدنيوية والإدارة المدنية⁽²⁾، وعلى أية حال فإن القرارات التي أصدرها السلطان وموظفوه في أمور الدنيا لم يكن المقصود منها بالتأكيد مخالفة الشريعة، علاوة على ذلك أظهر حضور القضاة في كل جلسة أن السلطان ومؤسسته أصدروا قراراتهم على نية دينية ضمنية، أو على الأقل أرادوا أن تظهر على هذا النحو، أما بالنسبة لعلماء الدين، لم يكن من المستحسن لهم الاختلاف مع السلطان في المسائل القانونية، وفي عام (723هـ/1323م) أمر السلطان بسجن أحد القضاة من أجل الحصول على أموال الوقف الخاصة به، لكن القضاة رفضوا تسليمها له، ولذلك قام السلطان برشوة الشهود من أجل تحقيق هدفه⁽³⁾، وحدث آخر يتعلق بعقارات الوقف وقع عام (780هـ/1378م)، إذ أراد الأمير القوي برقوق - قبل أن يصبح سلطاناً - مصادرة ممتلكات الوقف، فاعترض العلماء وحاول أحدهم أن يشرح الأمر لبرقوق بالتركية فغضب برقوق غضباً شديداً، وسأل الشيخ البلقيني عن سبب صمته، وقال البلقيني إنه لم يطلب منه الكلام، لكنه سيحكم على برقوق، ثم اعتذر عالم آخر، وهو ابن البقاعي عن البلقيني وقال للأمرء: (أنتم أصحاب الشكوى وفي النهاية عليكم أن تقرروا)، فقال البلقيني: (أيها الأمرء، أنتم تأمروننا بإفتائنا، فإذا لم تكن الأمور على هواكم عزلتمونا)⁽⁴⁾.

كانت الممارسة القانونية للمماليك قد أثارت إعجاب الزوار الأجانب، وقد لاحظ الراهب الأيرلندي سيمونيس سيمونيس الذي زار القاهرة عام (1324م) أن إقامة العدل والمساواة في القاهرة، على مستوى عالٍ، مع عدم وجود إمكانية الرشوة، لدرجة أن النبلاء والفلاحين والشباب والشيوخ والأجانب متساوون، أيًا كانت العقيدة أو الحالة، فالكل يخضع لنفس العقوبات، وخاصة عندما يتعلق الأمر بعقوبة الإعدام، أو الموت بالصلب،

(1) صالح ابن يحيى، تاريخ بيروت، أخبار السلف من ذرية بختور ابن أمير غرب بيروت، تحقيق: فرانسيس هورس وكمال صليبي،

المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1969، ص 86-87

(2) المقرئزي، الخطط المقرئزية، ص 712-718

(3) المقرئزي، السلوك، ج 3، ص 345-346

(4) ابن اياس، المصدر السابق، ج 4، ص 340-347

أو قطع الرأس، أو القطع إلى قسمين بالسيوف⁽¹⁾. كما علق التاجر الفينيقي إيمانويل بيلوتي، الذي عاش في مصر في بداية القرن الخامس عشر، بدهشة على ما يبدو، على جلسات القضاء العادية للمماليك⁽²⁾.

سابعاً - الأخطار المحيطة بجلسات المظالم:

على الرغم من وجود العديد من الحراس المسلحين في جلسات المظالم، إلا أنه مازالت هناك أخطار مصاحبة لهذه الجلسات، ففي سنة 664هـ/1266م، قام نائب السلطنة الأمير عز الدين الحلبي نائباً عن السلطان بيبرس في دار العدل لفترة لعقد جلسات القضاء، فظهر رجل وفي يده عريضة مكتوبة ليمثل أمام الأمير، وفجأة أخرج الرجل سكيناً كان مخبأً تحت ملابسه وهاجم الأمير وطعنه في حلقه، وتمكن الأمير من الإمساك بيد المعتدي وركله بقدميه، وقد أعقب ذلك صراع انتهى بقتل المهاجم الذي استسلم لضربات السيوف، وقيل إنه كان مجنوناً ينتمي إلى الذين يتعاطون الحشيش باستمرار⁽³⁾، وعندما أبلغ أحد الرسل السلطان الغائب بالحادثة صرخ قائلاً: (يمكنني أن أتحمل وفاة ابني بركة ولكن ليس الحلبي)، وصلت الأخبار أخيراً أن الحلبي قد تعافى وارتاح السلطان⁽⁴⁾.

ومع ذلك، كان الأمر الأكثر شيوعاً هو الخلافات القاتلة - على ما يبدو - بين المماليك أنفسهم في الجلسات العامة، حيث يمكنهم التخطيط لهجماتهم مسبقاً، فكانت هناك محاولة اغتيال الأمير سيف الدين قوصون في مجالس المظالم رواها الشجاعي عام (742هـ/1342م) حيث قاد قوصون الموكب باتجاه القلعة، لكنه لم يشارك في الجلسة نفسها لأنه تم تحذيره من الانقلاب، وأعلن من مكان آمن أنه يجب احتجاز المتآمرين الثمانية البارزين، لكنهم رفضوا وخرجوا للقتال، إلا أنهم اضطروا في النهاية إلى الاعتراف بهزيمتهم⁽⁵⁾.

ووقعت حادثة عنف أخرى عام (758 هـ / 1357م)، عندما سلم الجندي المملوكي قطلوبغا التماساً مكتوباً إلى الأمير شيخو يطلب فيه ترقية من مملوكي براتب شهري إلى مملوكي يدير إقطاعاً، فرفضت ترقيته، فقتل قطلوبغا الأمير شيخو على الفور في دار العدل⁽⁶⁾، وفي عام (801هـ/1398م) حدثت حادثة غريبة، عندما قدم فارسي يرتدي الزي الصوفي التماساً في الإسطبلات الملكية، فتقدم إلى السلطان برقوق وأمسك بلحيته وأهانته بكلام شديد، وبأمر السلطان تعرض المعتدي بعد ذلك لعقوبة بدنية⁽⁷⁾؛ وبالنظر إلى هذه الأحداث، فلا عجب أن

(1) Itinerarium symonis Semeonis ab Hybernia ad Terram Sanctam, ed. Mario Esposito (Dublin, 1960), 81.

(2) Emmanuel Piloti, L'Égypte au commencement du quinzième siècle d'après le traité d'Emmanuel Piloti de Crète (Incipit 1420), ed. P.-H. Dopp (Cairo, 1950), 109.

(3) On this, see: Bernard Lewis, The Assassins: A Radical Sect in Islam (New York, 1968).

(4) المقرئزي، السلوك، ج1، ص550-551

(5) الشجاعي، المصدر السابق، ج1، ص149-159

(6) المقرئزي، السلوك، ج3، ص34

(7) ابن تغري بردي، النجوم، ج13، ص169

السلطان قلاوون طلب من ابنه في مذكرته أن يراقب ظهره بعناية ولا يسلك طريقاً محدداً أبداً في النزعات العامة⁽¹⁾.

وخلال فترة جلسات المظالم الخارجية على الدكة في الحديقة في القرن الخامس عشر ظهرت بعض المخاطر الأخرى غير المتوقعة، كما يروي ابن إياس: (في هذا الشهر [ربيع الثاني 893هـ/ مارس 1488م] جلس السلطان قايتباي على الدكة في الحديقة كالعادة لعقد جلسة عامة، وفجأة بدأت عاصفة كانت الأقوى في الحديقة على الإطلاق، وأصاب عددًا من الأمراء وأصيب كبير الحجرة في وجهه، وتطايرت عمائم العلماء وقبعات المماليك في كل مكان. فقام السلطان من مكانه، وهرب عبيده وتركوه وحده، حتى إن الجيش هرب، إذ ظنوا أن يوم القيامة قد جاء. (ولقد أحدث الطقس ظلماً عظيماً)⁽²⁾.

ثامناً - المظالم في فترة دار العدل (648-789هـ/1250-1387م):

هيمنت السنوات التسعون الأولى من هذه المرحلة على فترات حكم السلاطين الثلاثة الأكثر استقراراً: بيبرس الأول والسلطان قلاوون، و السلطان الناصر محمد. يؤكد يورغن نيلسن على حقيقة أن هؤلاء السلاطين قد أضفوا طابعاً رسمياً للغاية على الإجراءات من أجل تأكيد دورهم كحكام عادلين، وبذلك حلوا محل ولاية القاضي، وأصبح من الصعب التمييز بين ولايتهم القضائية الفعلية والوظائف الحكومية الأخرى، فكان كل شيء مركزياً تحت سيطرتهم⁽³⁾، ومن ناحية أخرى، قد تكون هذه المركزية هي التي ضمنت الانعقاد الفعلي لجلسات المظالم هذه واهتمام السلطان النشط بشؤون رعاياه، فقام يورغن نيلسن بجمع قضايا من مصادر مختلفة لهذه الفترة، وكان ما يقرب من (50%) منها تتعلق بمسائل الأراضي/الوقف والميراث، والأمر اللافت للنظر في هذه الفترة هو وجود تسع حالات على الأقل، رُفِعَتْ فيها شكاوى ضد إساءة استخدام السلطة من قبل المسؤولين المماليك.

أما بالنسبة لبقية فترة دار العدل، زمن الخلفاء الضعفاء للسلطان الناصر محمد، نلاحظ في الغالب الغياب التام للشكاوى ضد إساءة استخدام السلطة، أحصى نيلسن (16) حالة فقط خلال الفترة (741-784هـ/1341-1382م) والتي يمكن ربطها بشكل واضح باختصاص المظالم⁽⁴⁾.

تاسعاً - المظالم خلال فترة الإسطبلات الملكية والدكة (789-923هـ/1387-1517م):

تميز في هذه الفترة سلاطين أفوياء استطاعوا اعطاء محكمة المظالم هيبتها الأولى ومنهم السلطان المؤيد شيخ (حكم 816-824هـ/ 1413-1423)، وبرسبائي (حكم 825-845هـ/1422-1438هـ)، وإينال (حكم 857-865هـ/1453-1461م)، وقايتباي (حكم 872-901هـ/1468-1496م)، إلا أن هذه الظاهرة

(1) Lewicka, "What a King Should Care About," 35, 37 (English text), 34, 36 (Arabic text)

(2) ابن إياس، المصدر السابق، ج3، ص249-250

(3) Nielsen, Secular Justice, 135.

(4) Nielsen, Secular Justice, 40-153.

انتهت في عهد السلطان قانصوة الغوري (حكم 906-922هـ/1501-1516م)⁽¹⁾ الذي شهد بداية نهاية الدولة المملوكية، ومن ثم فإن عهد قانصوة شهد انتشار ظاهرة خصخصة القضاء، حيث ظهرت "المنصات القانونية" غير القانونية (الدكاك) في جميع أنحاء المدينة تقريباً أمام منازل الأشخاص ذوي النفوذ، وفي هذه "السوق السوداء" القانونية، يتم قبول الشكاوى ومتابعتها من قبل البوابين شبه الرسميين (النقباء) لخدمة أصحاب النفوذ⁽²⁾. خلال هذه الفترة، كانت قضايا المظالم تُسمع بشكل رئيسي في الإسطبلات الملكية، ولكن في بعض الأحيان في الميدان، وخاصة بعد منتصف القرن الخامس عشر كانت تُسمع عادة على منصة الدكة في الحديقة الملكية بالقلعة، وشهدت هذه الفترة سماع الشكاوى ضد إساءة استخدام السلطة مرة أخرى في جلسات محاكم المظالم بعد فترة حكم الأسرة القلاونية الضعيفة، لذلك عادت جلسات المظالم إلى الظهور كواجب عادي للسلطان في مطلع القرن، وربما كان ذلك لإظهار تجديد مؤسسة حقوقية تقليدية حيث نقل السلطان برقوق جلساته إلى الإسطبلات الملكية.

- خاتمة

⁽¹⁾ Carl F. Petry, "Royal Justice in Mamlūk Cairo: Contrasting Motives of Two Sulṭāns," in Saber religioso y poder politico en el Islam: Actas del simposio internacional (Granada, 15-18. octubre 1991) (Madrid, 1994), 197-211.

⁽²⁾ ابن اياس، المصدر نفسه، ج4، ص320-162

سقطت الإمبراطورية المملوكية عام (923هـ/1517م)، ويبدو أن السلطان العثماني سليم الأول (حكم 918-926هـ/1512-1520م) لم يرغب في متابعة مثل هذه الظاهرة القانونية، حيث علق ابن إياس: (لما أتى ابن عثمان القلعة اختبأ من الناس ولم يظهر لأحد، ولم يذهب للجلسات العلنية على الدكة في الحديقة من أجل نصرة المظلوم ضد الظالم، على العكس من ذلك، كان الناس يحوكون بشكل متزايد قصصاً عن المظالم الجديدة التي ارتكبتها هو ومسؤولوه)، وبذلك انتهت هذه المؤسسة القانونية التي ميزت التاريخ القانوني لمصر وسوريا طوال العصر المملوكي.

وكما أسلفنا ظلت هذه المؤسسة القانونية تعمل حتى نهاية عهد المماليك؛ وقد استخدمها السلاطين لتعزيز صورتهم كحكام عادلين، وللوفاء بالالتزامات القانونية التي كانت عليهم كحكام مسلمين، وبذلك اتبعوا النظام الذي وضعه الأيوبيون، على الرغم من أن المماليك أدخلوا بعض التعديلات، ومن المؤكد أنهم أضفوا طابعاً رسمياً على الإجراء، وقد أخذ بعض السلاطين التزاماتهم القانونية على محمل الجد، وحاولوا على ما يبدو مساعدة الفقراء ضد الأقوياء، ومع ذلك، كانت هناك حدود لذلك عندما تكون المصالح الشخصية للسلطان أو الإمبراطورية على المحك.

وللإجابة على السؤال المطروح في البحث، لماذا كانت جلسات المظالم؟ من الواضح أن الهدف منها كان توفير حالة للاستئناف ضد القرارات القانونية الصادرة عن مسؤولي الدولة ووضع السيطرة الشاملة على جميع شؤون الدولة، بما في ذلك القضاء، في أيدي السلطان، حيث فرضت محكمة المظالم صورة الحاكم الصالح الذي على الرغم من أنه قد يكون لديه مستشارون سيئون، فإنه يدافع عن رعاياه إذا لزم الأمر، وبالطبع لم يكن هذا هو الحال دائماً، ولكن في أوقات كثيرة، يمكن لسلطة المظالم أن تكون أداة فعالة ضد الانتهاكات القانونية، لقد كان يُنظر إليها من قبل جميع طبقات المجتمع المملوكي على أنها جزء لا غنى عنه من شرعية سلاطين المماليك

- المصادر والمراجع العربية والمعربة:

- ابن إياس: محمد بن أحمد: بدائع الزهور في غرائب الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، فيسبادن 1963
- ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف: النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة، تحقيق ويليام بوبر، بيركلي 1936

- ابن شداد، بهاء الدين: سيرة صلاح الدين (النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية)، تحقيق: جمال الدين الشيال، مكتبة الخانجي، القاهرة 1994
- ابن عبد الظاهر، محي الدين: الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق: عبد العزيز الخويطر، الرياض 1976
- ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، دولة المماليك الأولى، تحقيق: دوروثا كرولسكي، بيروت 1986
- الشجاعى، شمس الدين: تاريخ الملك الناصر محمد بن قلاوون الصالحي، تحقيق وترجمة: بربارة شيفر، فيسبادن 1985
- الصيرفي، علي بن داود: انباء الهصر بأبناء العصر، تحقيق: حسن حبشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1970
- القلقشندي، أحمد بن علي: صبح الأعشى في صناعة الانشاء، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت 2000
- الماوردي، أبو الحسن علي: قوانين الوزارة، تحقيق: رضوان السيد، دار الطليعة للنشر، بيروت 1979
- الماوردي، علي بن محمد: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: أحمد جاد، دار الحديث القاهرة 2006
- المقريزي: السلوك لمعرفة دول ، تحقيق: محمد مصطفى زيدان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1973-1934
- المقريزي، أحمد بن علي: المواعظ والإعتبار في ذكر الخطط والآثار (الخطط المقريزية)، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، لندن 2002
- صالح ابن يحيى، تاريخ بيروت، أخبار السلف من ذرية بُحتور ابن أمير غرب بيروت، تحقيق: فرانكيس هورس وكمال صليبي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1969

- المصادر والمراجع الأجنبية:

- Keßler, Jörg-Ronald: Die Welt der Mamluken, Ägypten in spätem Mittelalter 1250-1517, Berlin 2004
- Busse, Heribert: Fürstenspiegel und Fürstenthik im Islam, in: Bustan 9.1 (1968)
- Leder, Stefan: Aspekte arabischer und persischer Fürstenspiegel: Legitimation, Fürstenethik, politische Vernunft, in: Hallesche Beiträge zur Orientwissenschaft 25 (1998)
- Jorgen Nielsen, "Mazālim," The Encyclopaedia of Islam, 2nd ed.
- Paulina Lewicka, "What a King Should Care About: Two Memoranda of the Mamluk Sultan on Running the State's Affairs," Studia Arabistyczne I Islamistyczne 6 (1998): 13, 15 (English text), 12, 14 (Arabic text).

- Nasser O. Rabbat, "The Ideological Significance of the Dār al-‘Adl in the Medieval Islamic Orient," *International Journal of Middle East Studies* 27, no. 1 (1995)
- Arnold von Harff, *Die Pilgerfahrt des Ritters Arnold von Harff von Cöln durch Italien, Syrien, Aegypten, Arabien, Aethiopien, Nubien, Palästina, die Türkei, Frankreich und Spanien, wie er sie in den Jahren 1496 bis 1499 vollendet, beschrieben und durch Zeichnungen erläutert hat*, ed. Eberhard von Groote (Hildesheim, 2004),
- Paulina Lewicka, "What a King Should Care About," (English text) 19, 21, (Arabic text)
- Lewicka, "What a King Should Care About," 35, 37 (English text), 36 (Arabic text)
- Itinerarium symonis Semeonis ab Hybernia ad Terram Sanctam*, ed. Mario Esposito (Dublin, 1960)
- Emmanuel Piloti, *L'Égypte au commencement du quinzième siècle d'après le traité d'Emmanuel Piloti de Crète (Incipit 1420)*, ed. P.-H. Dopp (Cairo, 1950)
- On this, see: Bernard Lewis, *The Assassins: A Radical Sect in Islam* (New York, 1968)
- Lewicka, "What a King Should Care About," 35, 37 (English text), 34, 36 (Arabic text)
- Carl F. Petry, "Royal Justice in Mamlūk Cairo: Contrasting Motives of Two Sulṭāns," in *Saber religioso y poder político en el Islam: Actas del simposio internacional* (Granada, 15–18. octubre 1991) (Madrid, 1994)

Court the complaint in age Mamluks

(648 – 923 H \ 1250 – 1517 A. D)

Dr. Jardan A

Abstract

The system of grievances emerged as an integral part of the justice system of the Mamluk state, so the sultans themselves listened to the grievances of the people for at least two or three days a week, accompanied by the four judges from the Shafi'i, Hanafi, Maliki and Hanbali Sunni schools, in addition to the secretary and legal advisers, the treasurer of Bayt al-Mal, the market inspector (Al-Muhtasib), the minister and some prominent princes, where they allocated special platforms in their palaces and gardens or in the castle to decide on people's cases in distinctive rituals that give justice its prestige.

This is what Barsbay, Khashkadam and Qaitbay and his son Nasir Muhammad did. Complaints often came against the abuse of power by some senior officials or governors, and even when the sultan is a minor, the military commander (atabeg) takes over this task in his place, as did Prince Barsbay, who later became the sultan. With the end of the Mamluk Sultanate at the beginning of the sixteenth century AD, a legal institution that had a high form of accuracy and professionalism ended, as a new era began with many grievances in Syria and Egypt.

Keywords: grievances, judiciary, Mamluks, sultans, justice